اثر مقررات مجلس الوزراء العراقي على الاداء الصحفي للمدة من ١٩٣٠-١٩٣٦ (دراسة وثائقية)

أ.م .د عماد خميس حمزة

المديرية العامة لتربية الانبار

البريد الإلكتروني Email : emademad7762@gmail.com

الكلمات المفتاحية: مقررات ، الصحفي ، وثائقية ، الوزراء ، مجلس.

كيفية اقتباس البحث

حمزة ، عماد خميس، اثر مقررات مجلس الوزراء العراقي على الاداء الصحفي للمدة من ١٩٣٠-١٩٣٦ (دراسة وثائقية)، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تموز ٢٠٢٤،المجلد:١٤ ،العدد:٣ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Impact of the Iraqi Council of Ministers' Resolutions on Journalistic Performance for the Period from 1930-1936 (Documentary Study)

Asst. Prof. Dr. Imad Khamees Hamzah
Directorate General of Anbar Education

Keywords :proceedings, journalistic, documentary, Ministers .

How To Cite This Article
Hamzah, Imad Khamees, The Impact of the Iraqi Council of Ministers'Resolutions on Journalistic Performance for the Period from 1930-1936 (Documentary Study), Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, July 2024,Volume:14,Issue 3.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The thirties of the twentieth century was characterized by important political, economic and social events that took place in the contemporary history of Iraq. These events contributed to the development of the Iraqi journalistic performance. Iraqi newspapers dealt with these events through their published articles, most of which expressed the bad political and economic reality the country passed through as a result of Iraq's submission to British colonialism. This resulted in a conflict between Iraqi newspapers which criticized the miserable reality and successive Iraqi governments. This prompted successive Iraqi governments to issue a package of laws and ministerial decisions to restrict the influence of Iraqi newspapers on public opinion and make the ideas presented there more appropriate to their political orientations, most of which fall under the influence of the British colonialist. This reduced the performance of Iraqi newspapers. Freedom of opinion and work in the journalistic field was restricted, which negatively affected the transmission of the true picture

of the difficult reality that the Iraqis were experiencing, especially during the period of the subject of the study, as well as giving a wider scope for the British colonizer to implement his colonial goal as long as popular censorship was weak due to the weakness of the means of conveying real news to public opinion. The Iraqi matter was adopted by the Iraqi newspapers.

المستخلص

تميزت مرحلة ثلاثينات القرن العشرين بأحداث سياسية واقتصادية واجتماعية مهمة مر فيها تاريخ العراق المعاصر ، اسهمت بتطور الاداء الصحفي العراقي اذ تناولت الصحف العراقية تلك الاحداث من خلال مقالاتها المنشورة التي كان اغلبها تعبر عن واقع سياسي و اقتصادي سيء عاشته البلاد نتيجة خضوع العراق للاستعمار البريطاني ، مما نتج عنه صراعا بين الصحف العراقية الناقدة للواقع المتردي وبين الحكومات العراقية المتعاقبة ، الامر الذي دفع الاخيرة الى اصدار حزمة من القوانين والقرارات الوزارية للحد من تأثير الصحف العراقية في الراي العام وجعل ما يتم طرحه من افكار اكثر ملائمةً لتوجهاتها السياسية التي تقع اغلبها تحت تأثير المستعمر البريطاني ،الامر الذي حجم من اداء الصحف العراقية ، وقيد حرية الراي والعمل في المجال الصحفي مما اثر سلبا على نقل الصورة الحقيقية للواقع الصعب الذي كان يعيشه العراقيين لاسيما خلال فترة موضوع الدراسة ، فضلا عن اعطاء مجال اوسع للمستعمر البريطاني لتنفيذ غايته الاستعمارية طالما ان الرقابة الشعبية كانت ضعيفة لضعف وسيلة نقل الاخبار الحقيقية الى الراي العام العراقي الامر الذي كانت تتبناه الصحف العراقية .

المقدمة

اهتمت الحكومات العراقية المتعاقبة بتنظيم العمل الصحفي في العراق ، اذ اعتمدت في بادى الامر على قانون المطبوعات العثماني طيلة فترة عشرينات القرن العشرين ، حتى اصدار اول قانون مطبوعات عراقي في النصف الاول لثلاثينات القرن نفسه ، دفعها الى ذلك التغيرات التي طرأت على الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد والتي كان للصحف العراقية دوراً بارزاً في اطلاع الراي العام العراقي على تلك التغيرات سواءً كانت ايجابية او سلبية في صالح الحكومة العراقية او ضدها الامر الذي ادى الى قيام الاخيرة بأجراء تعديلات عدة على القانون اعلاه ، فضلا عن اصدارها مجموعة من القرارات الوزارية للسيطرة على الاداء الصحفي للحيلولة دون استخدامه اداة لتحريض الشارع العراقي ضدها لاسيما بعد عقد الحكومة العراقية المعاهدة الاستعمارية مع بريطانية وتشكيل وزارات عديدة خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٣٠

و١٩٣٦ ، ومما شجع الباحث الخوض في مضمار موضوع دراسة قلة المعلومات التاريخية وعدم وجود دراسة وثائقية مستقلة عنه .

قسم موضوع الدراسة الذي حمل عنوان (أثر مقررات مجلس الوزراء العراقي على الاداء الصحفي للمدة من ١٩٣٠ –١٩٣٦) الى مستخلص ومقدمة و سبع محاور وخاتمة ، جاء المحور الاول تحت عنوان (أثر مقررات حكومتي نوري السعيد الاولى والثانية على الاداء الصحفي) الذي تضمن كيفية تعامل الحكومة العراقية مع الصحف المعارضة لسياستها لاسيما بعد عقد المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٣٠ من خلال اصدارها مجموعة من القرارات التي عطلت بموجبها تلك الصحف فضلا عن اصدار اول قانون مطبوعات عراقي مع تعديله الاول عام ١٩٣١ ، من اجل زيادة احكام السيطرة على الاداء الصحفي في العراق ، ولم تختلف سياسة الوزارة الثانية عن الاولى المجحفة تجاه الصحف المعارضة لها وتقيد اجازتها وزيادة مدة تعطيلها من خلال اصدار التعديل الثاني لقانون المطبوعات العراقي عام ١٩٣٢ ، واوضح المحور الثاني (اثر مقررات حكومة ناجي شوكت على الاداء الصحفي) زيادة تعنت الحكومة العراقية تجاه الصحف المنتقدة لسياستها الضعيفة في ادارة الامور السياسية والاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على حياة المواطن العراقي على الرغم من نشر منهاجها الوزاري الذي اكد على حماية الدستور وصون الحريات ، وسلط المحور الرابع (اثر مقررات حكومتي رشيد عالي الكيلاني الاولى والثانية على الاداء الصحفي) الضوء على التعديل الثالث لقانون المطبوعات لعام ١٩٣٣، الذي سمح لشرائح عديدة من المجتمع العراقي من العمل في المجال الصحفي فضلا عن اصدار قراراً بإعادة عمل الصحف المعطلة سابقا لكن ذلك لمن يمنع الوزارة الكيلانية من تعطيل اكثر من صحيفة عراقية بقرار وزاري واحد بحجة الاخلال بالامن ، وتضمن المحور الرابع (اثر مقررات حكومتي جميل المدفعي الاولى والثانية على الاداء الصحفي) التعديل الرابع لقانون المطبوعات العراقي لعام ١٩٣٤ ، الذي قيد العمل بالمجال الصحفي وزاد من مدة تعطيل الجريدة الى عام كامل فضلا عن اصدار الوزارة قرارات مجحفة بغلق الصحف المعارضة لسياستها ، واحتوى المحور الخامس (اثر مقررات حكومتي علي جودت الايوبي وجميل المدفعي الثالثة على الاداء الصحفي) على قرارات وزارية مجحفة عطلت بموجبها الصحف العراقية على غرار الحكومات السابقة ، اما المحور السادس(اثر مقررات حكومة ياسين الهاشمي على الاداء الصحفي) فلم يختلف نهج الوزارة الهاشمية عن سابقاتها من اصدارها جملة من القرارات عطلت الصحف المعارضة لسياستها على الرغم من

اصدارها قرارا بالأفراج عن جميع الصحف المعطلة في بداية تشكيل الوزارة فضلاً عن وضع النواة الاولى لقانون نقابة الصحفيين ٠

اعتمد الباحث في عرض احداث موضوع الدراسة على وثائق ديوان البلاط الملكي العراقي الغير منشورة ، لاسيما قرارات مجلس الوزراء العراقي بالدرجة الاساسية فضلا عن الصحف العراقية التي نشرت ما تعلق بموضوع دراسة .

اولا : أثر مقررات حكومتي نوري السعيد الاولى والثانية على الاداء الصحفي

شكل نوري السعيد وزارته الاولى بتاريخ الثالث والعشرين من اذار عام ١٩٣٠ [١] ، وجاء في منهاج وزارته الذي قدم الى الملك فيصل الاول بتاريخ الثالث والعشرين من الشهر نفسه ، توثيق وتنظيم العلاقة مع الجانب البريطاني من خلال عقد معاهدة بين الطرفين ، كما اكد المنهاج على حرية الراي وتحقيق الرفاهية والتقدم الاقتصادي [٢].

اثار منهاج الوزارة السعيدية الاولى اعتراض الراي العام العراقي لاسيما ما تعلق بعقد المعاهدة العراقية البريطانية ،اذ اخذت الصحف العراقية على عاتقها توسيع رقعت الاحتجاج الشعبي لتلك المعاهدة من خلال المقالات التي كانت تنشرها واصفةً اياها بانها تكريسا للاحتلال البريطاني ، بالمقابل بدأت الوزارة السعيدية الاولى بتضيق الخناق على اداء الصحف المعارضة لسياستها بالرغم من مخالفته لما جاء في منهاجها الوزاري الخاص بحرية الراي ، و كان في مقدمة تلك الصحف جريدة الرافدان [٣] ، التي نشرت سلسلة من المقالات بإعدادها الصادرة بتاريخ التاسع والعاشر والحادي عشر من نيسان عام ١٩٣٠ ، اكدت فيها بان المعاهدة العراقية البريطانية المزمع عقدها ماهي الا امتداد للانتداب البريطاني وطمس لسيادة العراق و وتقيد لسياسته الداخلية والخارجية [٤] ، وعلى اثر ذلك اصدرت الوزارة السعيدية قرارا بتعطيل جريدة الرافدان لمدة شهر واحد بتاريخ الرابع عشر من الشهر نفسه [٥].

استمرت الوزارة السعيدية الاولى بسياسة تكميم افواه الصحف المعارضة لسياستها الرامية لعقد المعاهدة العراقية البريطانية ، اذ سرعان ما اصدرت قرارا بغلق جريدة فتى العراق [٦] ، لمدة شهر واحد وجريدة صديق الشعب [٧] الى اجل غير مسمى ، لنشر الجريدتين في عددها الصادر بتاريخ الثالث عشر من نيسان ١٩٣٠ مقالين انتقدتا فيه مساعي الوزارة السعيدية الاولى لتقيد العراق وربطه بعجلة الاستعمار البريطاني من خلال سعيها لعقد معاهدة مع الحكومة البريطانية والذي اعتبر من وجهة نظر الوزارة مضرا بسياستها الخارجية الامر الذي دفع الاخيرة الى غلق الجريدتين انفة الذكر بتاريخ السادس عشر من الشهر نفسه [٨]، وعلى الرغم من مضي الاخيرة بسياستها التعسفية ضد الصحف المعارضة الا ان ادائها الصحفي

استمر بفضح الجوانب السلبية للمعاهدة العراقية البريطانية ، اذ نشرت جريدة البلاد [٩] ، مقالا بتاريخ السادس من ايار عام ١٩٣٠ انتقدت فيه الجزء العدلي من المعاهدة العراقية البريطانية وعدته تقيدا لعمل المحاكم العراقية وسيطرة الجانب البريطاني عليه [١٠] ، وعلى اثر ذلك اصدرت الوزارة السعيدية الاولى قرارا بتعطيل عمل جريدة البلاد مؤقتا بتاريخ السابع من الشهر نفسه ، بذريعة الاخلال بالامن الداخلي [١١].

نشرت جريدة الاستقلال [١٢] مقالا في عددها الصادر بتاريخ الخامس عشر من حزيران عام ١٩٣٠ ، اوضحت فيه اهمال الوزارة انفة الذكر لمصالح البلاد ورغبة الشعب بنيل الاستقلال ورمي نفسها في احضان الاستعمار البريطاني من خلال الشروع بمفاوضات المعاهدة العراقية البريطانية [١٣] ، مما دفع الوزارة السعيدية الاولى لاتهام جريدة الاستقلال بتحريض الراي العام ضدها ، واصدرت قراراً بغلق الجريدة دون تحديد مدة تعطيلها بتاريخ السادس عشر من الشهر نفسه[١٤] ، كما وجهت امراً بإيقاف نشر جريدة الرافدان الى اجل غير مسمى بتاريخ السابع عشر من حزيران عام ١٩٣٠ ، لاتباعها نهج جريدة الاستقلال المعارض لسياستها [١٥]، كما ارسلت وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء العراقي كتابا بتاريخ الثامن والعشرين من حزيران عام ١٩٣٠ ، اوضحت فيه ان جريدة فتى العراق سبق وان تم انذارها بسبب نشرها مقالات حرضت فيها الراي العام العراقي ضد الوجود البريطاني على الاراضي العراقية ولاستمرارها باتباع النهج نفسه يجب اغلاقها مرة اخرى [١٦] ، وعلى اثر ذلك اصدرت الحكومة العراقية قرارا بإيقاف نشر الجريدة اعلاه دون تحديد فترة اغلاقها في اليوم نفسه [١٧] .

ان توقيع حكومتي العراق وبريطانيا بصورة رسمية على المعاهدة التي جرى التفاوض على بنودها طيلة فترة انفة الذكر بتاريخ الثلاثين من حزيران عام ١٩٣٠ [١٨] ، اثار معارضة كبيرة من قبل الشعب العراقي ضد الوزارة السعيدية الاولى والتي كان للصحافة العراقية دورا بارزا في زيادة التذمر الشعبي تجاهها وذلك ما ذكرته وزارة الداخلية بكتابها الرسمي الى سكرتارية مجلس الوزراء العراقي بتاريخ السادس عشر والتاسع عشر من تموز من العام نفسه والذي طالبت فيه بغلق جريدة صوت العراق [١٩]، وجريدة البلاد ، لنشرها مقالين بالتاريخ اعلاه انتقدتا فيهما المعاهدة وتفريط الوزارة العراقية بمصالح البلاد [٢٠]، وفعلا قررت الوزارة السعيدية بتاريخ الحادي والعشرين من الشهر نفسه اغلاق الجريدتين اعلاه دون تحديد مدة ايقاف نشرها [٢١].

استمرت الوزارة السعيدية الاولى بتحجيم الاداء الصحفي المعارض للمعاهدة العراقية البريطانية بحجة الاخلال بالأمن العام فعطلت جريدتين خلال ثلاثة ايام ، ففي الخامس والعشرين والسابع والعشرين من شهر اب عام ١٩٣٠ [٢٢]، اغلقت جريدة الجهاد [٢٣] وجريدة الشعب

[٢٤] على التوالي دون تحديد فترة ايقافهن ، لنشرها مقالين في التاريخ نفسه، اوضحتا فيه التدخل السافر لسلطة الاحتلال البريطاني في انتخابات النيابية العراقية بتأييد الوزارة السعيدية بهدف المجيء بأعضاء برلمان عراقي اقل عداءً للمعاهدة انفة الذكر لتمريرها برلمانيا [٢٥] ، ثم اعقبها تعطيل جريدة صدى الاستقلال [٢٦] لاتباعها نفس النهج المعارض للمعاهدة بتاريخ الثالث والعشرين من تشرين الاول من العام نفسه [٢٧] .

اعتمدت الحكومة العراقية في بادى الامر على قانون المطبوعات العثماني [٢٨] في اجازة الصحف وتعطيلها و تنظيم ومراقبة ادائها الصحفي الى ان تم اصدار لائحة القانون المطبوعات العراقي ذي الرقم (٨٢) بتاريخ الثالث عشر من شباط عام ١٩٣١ ، والذي احتوى على اربع واربعين مادة ، وتضمنت المادة الاولى و الثانية والثالثة شروطا لاجازة الصحف منها ان يكون صاحب الاجازة عراقيا وبالغ من العمر خمس وعشرين سنة ومتخرج من المدرسة عالية معترف فيها من قبل وزارة المعارف وغير محكوم عليه بجناية او جنحه مخله بالشرف وغير موظف او كونه احد اعضاء مجلسي النواب والاعيان ولا يتم اصدار أي مطبوع دون موافقة وزارة الداخلية[٢٩] ، وحددت المادة الرابعة الاطار الهيكلي للمطبوع من ناحية ذكر اسم المطبوع ومكان نشرة واسم ادارته ونوعه سواء كان ادبيا او فنيا او علميا او سياسيا واللغة التي يتم النشر فيها واسم صاحب الامتياز وشهرته [٣٠] . وذكرت المادة الرابعة عشر الاسباب الموجبة لاصدار وزارة الداخلية قرارا بإنذار او تعطيل المطبوع في حالة قيام الاخير بنشر اخبار تخل بامن الدولة الداخلي والخارجي او كل ما يبث روح الكراهية بين ابناء الشعب وطبقاته وما يؤثر على العلاقات الودية بين العراق و الدول الاجنبية وما يخل بالاداب والاخلاق العامة ، اما باقي المواد فاحتوت على الفترة الزمنية المحددة لاصدار المطبوع او اغلاقه حسب نوع المخالفة التي صدرت منه لاحكام القانون الجديد اعلاه [٣١] .

اجرت الحكومة العراقية التعديل الاول على قانون المطبوعات العراقي ذي الرقم (٨٢) بتاريخ الخامس من اذار عام ١٩٣١، اذ تم حذف المادة الثانية لانها تشبه الى حد كبير المادة الثالثة من حيث مضمونها كما تم تعديل المادة العشرون التي تضمنت بعدم السماح لمدير اي جريدة بالعمل مديرا لجريدة اخرى اثناء فترة تعطيل جريدته الاصلية و عدم السماح له بالعمل نهائيا في المجال الصحفي مرة اخرى اذا الغيت اجازة جريدته من قبل الحكومة العراقية اذ تم تعديل الجزء الاخير من المادة اعلاه بان يسمح له العمل بالمجال الصحفي بعد استحصال موافقة مجلس الوزراء [٣٢] ، فضلا عن تعديل المادة الرابعة والثلاثون التي اجبرت صاحب الجريدة بان ينشر مجانا رد أي شخص وجهت اليه اهانة او سب او خبر معين في اعداد الجريدة السابقة

على ان يكون بنفس مكان النشر وحروف كتابته وفي العدد الذي يليه كما ان صاحب الجريدة ملزم بنشر ردود الحكومة المكذبة للمقالات المنشورة في جريدته في المكان نفسه وفي حالة مخالفته يغرم مبلغاً مالياً قدره خمسمائة روبية [٣٣] .

يبدو ان الحكومة العراقية ايقنت بان قانون المطبوعات العثماني اصبح لا يستطيع احتواء تطور العمل الصحفي المؤيد والمعارض لها في العراق ، نتيجة تطور الاحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد لاسيما ان العراق يعيش اخطر فترة سياسية نتيجة عقد المعاهدة العراقية البريطانية والمعارضة الكبيرة لها والتي قادة الصحافة الجزء الاكبر منها لذلك وجدت ان اقرار قانون المطبوعات العراقي مع تعديله فرصة لتنظيم العمل الصحفي والحد من قوة المعارضة الصحفية التي كانت تستغل الفجوات الموجودة في قانون المطبوعات العثماني .

كانت جريدة السياسة[٣٤] ، اول جريدة اغلقت بموجب قانون المطبوعات العراقي الجديد وتعديله حسب قرار الوزارة السعيدية الاولى بتاريخ الرابع والعشرين من اذار عام ١٩٣١ لنشرها اخبارا متعلقة بالاتفاقية العدلية التابعة للمعاهدة العراقية البريطانية التي عدت مقيدةً للقضاء العراقي المستقل لذلك اعتبرت مقالاتها حسب وجهة نظر الوزارة اعلاه مخلة بالأمن الداخلي [٣٥]، كما ارسلت وزارة الداخلية كتابا الى سكرتارية مجلس الوزراء بتاريخ الثاني من نيسان من العام نفسه طالبت فيه اغلاق جريدة البلاد لنشرها مقالا حول مقتل احد الضباط البريطانيين ، اذ عد محرضا لارتكاب جرائم مماثلة حسب وجهة نظرها [٣٦] ، وفعلا اصدرت الحكومة العراقية قرارا في اليوم نفسه بغلق جريدة البلاد دون تحديد مدة تعطيلها [٣٧].

ارسلت وزارة الداخلية كتابا بتاريخ السابع عشر من حزيران عام ١٩٣١ ، طالبت فيه من مجلس الوزراء اصدار قرارا بأغلاق جريدة الاستقلال لنشرها مقالا حول احتجاج مجموعة من علماء النجف الاشرف لغلق جريدتهم الاسلامية المسماة الاعتصام اذ عدوا ذلك اعلى درجات الظلم والاضطهاد الذي تمارسه الحكومة العراقية ضد الحريات التي كفلها الدستور العراقي [٣٨] ، وفعلا صدر قرارا في اليوم نفسه من قبل مجلس الوزراء العراقي بغلق جريدة الاستقلال لمدة اربعة اشهر بذريعة اضرارها بسلامة الدولة وكيانها [٣٩]، ولم يحدث بعد ذلك أي تعطيل للصحافة العراقية حتى استقالة الوزارة السعيدية الاولى بتاريخ التاسع عشر من تشرين الاول عام ١٩٣١[٤٠] .

صدرت ارادة ملكية عراقية بتاليف الوزارة السعيدية الثانية بتاريخ التاسع عشر من تشرين الاول عام ١٩٣١ [٤١]، واكد رئيس الوزراء نوري السعيد بان منهاج وزارته الثانية من ناحية المحافظة على العهود الدولية والاهتمام بحرية الراي ،انما جاء مكملا لمنهاج وزارته الاولى ، الامر الذي

ادى الى شن حملة مضادة قادتها صحف المعارضة ، اذ نشرت جريدة الاخاء الوطني [٤٢] مقالا بتاريخ الحادي والعشرين من تشرين الاول من العام نفسه اكدت فيه ان الوزارة الجديدة غيرت الوجوه فقط وانها ترقيعية وخيبت امال العراقيين [٤٣] ، مما دفع الوزارة السعيدية الثانية الى اصدار قرارا بغلق الجريدة انفة الذكر لمدة شهر لإخلالها بأمن الدولة بتاريخ الثاني من تشرين الثاني من العام نفسه[٤٤].

ان زيادة الانتقاد الصحفي ضد الوزارة الجديدة اعلاه زاد من حدة قراراتها التعسفية ضد الصحافة العراقية ، اذ نشرت الجريدة الاستقلال مقالا بتاريخ السادس عشر من كانون الاول عام ١٩٣١ ، انتقدت فيه قانون المطبوعات العراقي الجديد الذي اعطى صلاحيات واسعة لوزير الداخلية في اجازة وتعطيل الصحف دون الرجوع الى القضاء العراقي في اصدار القرار النهائي حول ذلك كما كان معمول فيه اثناء فترة القانون المطبوعات العثماني[٤٥] ، الامر الذي ادى الى اصدار مجلس الوزراء العراقي قرارا بتاريخ الحادي والعشرين من الشهر نفسه بتعطيل الجريدة اعلاه لمدة ستة اشهر من تاريخ عودة نشرها بعد اغلاقها سابقا [٤٦] .

نشرت جريدة الاخاء الوطني مقالا عن النفط وتعديل الدستور العراقي بتاريخ التاسع عشر من كانون الثاني عام ١٩٣٢ ، اكدت فيه وجوب المحافظة على الثروة الوطنية وتعديل الدستور بما يلائم الوضع السياسي الجديد بعيدا عن السيطرة الاستعمارية [٤٧] ، مما دفع وزارة الداخلية العراقية الى ارسال كتابا الى سكرتارية مجلس الوزراء في اليوم نفسه [٤٨]، طالبت فيه غلق الجريدة اعلاه لمدة اربعة اشهر لنشرها مقالا يخل بالامن العام وسلامة الدولة وعلى اثره اصدرت الوزارة السعيدية الثانية قرارا في اليوم نفسه ، بتعطيل جريدة الاخاء الوطني حسب المدة التي حددتها وزارة الداخلية [٤٩] ، كما نشرت جريدة الثبات[٥٠] مقالا بتاريخ الرابع من شباط عام ١٩٣٢ انتقدت فيه مساعي الحكومة العراقية للحصول على عضوية عصبة الامم وهو مكبلة بالمعاهدات والاتفاقيات الاستعمارية مع بريطانيا [٥١]، الامر الذي ادى الى اصدار قرارا من الوزارة اعلاه بتاريخ السابع من شباط من العام نفسه بغلق الجريدة اعلاه لمدة اربعة اشهر لنشرها ما يخل بالامن العام [٥٢] ، كما اتبع الاسلوب نفسه ضد جريدة البلاغ الموصلية[٥٣] عندما نشرت بتاريخ السادس من اذار عام ١٩٣٢ مقالا حول السجون ونفي رجال الحركة الوطنية اذ اكدت بان المنفى والسجون هو المكان الذي تنبثق منه الحرية ومقارعة الاستعمار والحكومة الرجعية [٥٤] ، وعلى اثر ذلك اصدرت الوزارة السعيدية الثانية قرارا بغلق الجريدة اعلاه لمدة اربعة اشهر بتاريخ الثامن عشر من الشهر نفسه بحجة تحريضها على التمرد ضد الدولة [٥٥].

ارسلت وزارة الداخلية العراقية التعديل الثاني لقانون المطبوعات العراقي ذي الرقم الجديد (٥٦) الى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ الثاني من نيسان ١٩٣٢ [٥٦] ، واجري التعديل على المادة الثانية بان يكون صاحب طلب اجازة المطبوع اكمل الثلاثين من العمر بدل خمسة وعشرين عاما ويكون ذو خبرة صحفية ، فضلا عن ذكر اسم المتعهد بدفع اجر المطبوع مع مكان سكنه وجنسيته ، حتى لو كانت شركة مساهمة مع اخبار وزارة الداخلية او متصرف اللواء في حالة حدوث أي تغيرات في البيانات المقدمة عن المطبوع وينفذ هذا القانون خلال شهرين من اقراره وتلغى اجازة المطبوع في حالة مخالفة ذلك [٥٧]، وتم اقرار القانون من قبل مجلس الوزراء بتاريخ السادس من الشهر نفسه [٥٨].

يتضح ان التعديل الثاني للقانون المطبوعات ما هو الا وسيلة لاحكام سيطرة الحكومة العراقية بشكل اكبر على اداء الصحافة العراقية لاسيما المعارضة لسياستها من خلال معرفة جهة تمويل المطبوع سواءً كانت داخلية او خارجية فضلا عن ربط الخبرة الصحفية السابقة بمسائلة اجازة المطبوع للحيلولة دون دخول عناصر جديدة للمجال الصحفي .

كانت جريدة الحق الموصلية [٥٩] اول جريدة تغلق لمدة اربعة اشهر بتاريخ الثالث عشر من نيسان عام ١٩٣٢ بعد اصدار التعديل الثالث لقانون المطبوعات العراقي رقم (٥٦) بذريعة اضرارها بالمصلحة العامة لنشرها مقالا في اليوم نفسه ، عبرت فيه عن سياسة الدولة التعسفية تجاه الصحف وسعيها لحجب حقيقة الاوضاع الاقتصادية والسياسية السيئة عن الشعب العراقي التي تعيشها البلاد [٦٠] ، كما ادى نشر جريدة الكرخ [٦١] ، بتاريخ الثاني من حزيران عام ١٩٣٢ قصيدة شعرية انتقدت فيها الحكومة العراقية الى قيام الوزارة السعيدية الثانية بتعطيلها لمدة اربعة اشهر بتاريخ الخامس من الشهر نفسه لانها حسب وجهة نظر الحكومة تخل بالآداب والاخلاق وتضر بسلامة الدولة [٦٢].

استمرت الوزارة السعيدية الثانية برصد الاداء الصحفي للجرائد العراقية ومدى ملائمة مقالاتها لتوجهها السياسي ، اذ عطلت جريدتين في مدة لم تتعدَ العشرة ايام ، الاولى كانت جريدة الاهالي[٦٣] لنشرها مقالا بتاريخ السابع من تشرين الاول عام ١٩٣٢ اوضحت فيه احوال البلاد الاقتصادية المتردية وتقييد الوزارة اعلاه لحرية الراي وعدم اكتراثها لاحوال المعيشية للشعب و سعيها لارضاء المحتل البريطاني [٦٤] ، مما ادى الى تعطيل الجريدة لمدة عام كامل بتاريخ الثامن من الشهر نفسه [٦٥] ، والثانية جريدة الاخاء الوطني لنشرها مقالا بتاريخ السادس عشر من الشهر نفسه انتقدت فيه اعضاء الوزارة السعيدية الثانية واصفة اياهم ان همهم الوحيد هو البقاء في المناصب وان دخول العراق عصبة الامم كان شكليا لارتباطه بتنفيذ بنود المعاهدة

العراقية البريطانية الاستعمارية انفة الذكر [٦٦]، على اثره تم غلق الجريدة لمدة اربعة اشهر في اليوم نفسه بذريعة نشرها مقالا اخل بالأمن العام للدولة [٦٧] ، ولم تشهد الايام الاخيرة من عمر الوزارة أي تعطيل للصحف حتى تقديم استقالتها بتاريخ السابع والعشرين من تشرين الاول عام ١٩٣٢ [٦٨].

يلاحظ ان وزارة نوري السعيد الثانية لم تختلف كثيرا عن وزارته الاولى بشان التعامل القاسي مع الصحف التي خالفت توجهات الحكومة وكان لجريدة الاخاء الوطني الحصة الاكبر من ذلك التعامل لغلقها ثلاث مرات خلال عمر الوزارة .

ثانيا : أثر مقررات حكومة ناجي شوكت على الاداء الصحفي

صدرت ارادة ملكية بتشكيل وزارة ناجي شوكت بتاريخ الثالث من تشرين الثاني عام ١٩٣٢[٦٩] ، وجاء في منهاج وزارته الاهتمام بشريحة العمال وتحسين احوال الشعب الصحية والاقتصادية مع مراعاة حرية الفرد بالتعبير وضبط الجانب القضائي[٧٠] .

انتهجت وزارة ناجي شوكت سياسة غلق الصحف التي تنتقد نهجها السياسي ، معارضة بذلك ما جاء في منهاجها الوزاري حول صون حرية التعبير ، اذ اصدرت قرارا بغلق جريدة صدى العهد[٧١] لمدة اربعة اشهر بتاريخ العاشر من شباط عام ١٩٣٣ ، لنشرها مقالا في اليوم نفسه عبرت فيه عن ضعف الوزارة الجديدة وعدم تمكنها من اداء مهامها المستقبلية لاسيما بعد دخول العراق عصبة الامم والذي اعتبرته وزارة ناجي شوكت مضرا بامن وسلامة كيان الدولة [٧٢]، وبعد مرور ايام قليلة تم تعطيل جريدة الاخبار[٧٣] من قبل الوزارة انفة الذكر بتاريخ التاسع عشر من شباط ١٩٣٣ بذريعة تحريض الراي العام [٧٤] ، لنشرها مقالا في اليوم نفسه انتقدت فيه خلو منهج الوزارة من أي اشارة لتعديل المعاهدة العراقية البريطانية المجحفة بحق الشعب العراقي [٧٥] ، وبعد اقل من شهر قدم ناجي شوكت استقالة وزارته بتاريخ الثامن عشر من اذار عام ١٩٣٣ [٧٦].

ثالثا : أثر مقررات حكومتي رشيد عالي الكيلاني الاولى والثانية على الاداء الصحفي:

شكل رشيد عالي الكيلاني وزارته الاولى بتاريخ العشرين من اذار عام ١٩٣٣ [٧٧]، وكان اول قرار اتخذته الافراج عن جميع الصحف المعطلة خلال الفترة السابقة ومزاولة عملها بشكل طبيعي بتاريخ الثالث والعشرين من الشهر نفسه [٧٨] ، قبل ان يتم اعلان المنهاج الوزاري بتاريخ الخامس والعشرين من الشهر نفسه والذي اكد على احترام العهود الدولية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للبلاد وصون الحريات الشخصية لاسيما حرية الراي[٧٩] ، اما قرار الثاني للوزارة الكيلانية الاولى فتضمن اجراء التعديل الثالث ذي الرقم (٥٧) لقانون المطبوعات العراقي

بتاريخ الرابع والعشرين من ايار عام ١٩٣٣ [٨٠]، وابرز ما جاء فيه السماح لاعضاء مجلسي النواب والاعيان من العمل في المجال الصحفي من خلال قبول تقديمهم طلب اجازة مطبوع الى وزارة الداخلية بعد ان كان محظورا عليهم ، كما تم زيادة التأمينات المالية للمطبوع ، فضلا عن اعطاء لوزير الداخلية صلاحية غلق المطبوع لمدة عشرة ايام اذا نشر مقالا طعن فيه بموظف حكومي اما اذا كانت مدة التعطيل شهرا فذلك يكون من صلاحية مجلس الوزراء [٨١].

وعلى اثر ذلك ارسلت وزارة الداخلية كتابا الى سكرتارية مجلس الوزراء بتاريخ السادس والعشرين من تموز عام ١٩٣٣ ، طالبت فيه غلق جريدتي الاحرار [٨٢] والاستقلال لمدة شهرا كاملا لنشرها مقالات في اليوم نفسه ، انتقدت فيه عمل وزارة المعارف حول ارسال البعثات العلمية الى خارج العراق التي يتم اختيار اعضائها حسب المحسوبية والجاه دون اعتماد المعايير العلمية وحاجة البلاد لخبرة تلك البعثات في تطوير الاوضاع الداخلية [٨٣] ، والتي اعتبرتها الحكومة العراقية من وجهة نظرها مقالات مثيرة للفتنة الطائفية بين ابناء الشعب العراقي [٨٤] ، الامر الذي ادى اصدار الوزارة الكيلانية الاولى قرارا بتعطيل الجريدتين اعلاه لمدة شهرا في اليوم نفسه [٨٥].

يبدو سياسة حكومة الكيلاني الاولى المشجعة لحرية الراي العام من خلال اطلاق عمل جميع الصحف المعطلة مع توسيع العمل الصحفي عن طريق السماح لشريحة النواب والاعيان من اجازة صحف خاصة فيهم ، وتقليص صلاحيات وزير الداخلية في تعطيل الصحف بعض الشيء ، لم يمنعها من القيام بغلق جريدتين بقرار وزاري واحد وهي سابقة خطيرة لم تعهدها الحكومات السابقة وذلك ان دل على اتباع حكومة الكيلاني الاولى نهج الحكومات السابقة بتضيق الخناق على الصحف المعارضة لسياستها .

قدم الكيلاني استقالة وزارته الاولى بتاريخ التاسع من ايلول عام ١٩٣٣ وكلف الكيلاني بتشكيل وزارته الثانية في اليوم نفسه [٨٦]، ولم تشهد وزارته الثانية أي تعطيل او اصدار قوانين خاصة بالمطبوعات حتى استقالتها بتاريخ الثامن والعشرين من تشرين الاول من العام نفسه [٨٧].

رابعا: أثر مقررات حكومتي جميل المدفعي الاولى والثانية على الاداء الصحفي

صدرت ارادة ملكية بتاريخ التاسع من تشرين الثاني عام ١٩٣٣ بتشكيل وزارة جميل المدفعي الاولى [٨٨] ، وجاء في منهاج وزارته صون الدستور وحقوق وواجبات الفرد العراقي مقدسة من تعليم وصحة وجوانب اقتصادية وحرية الراي وغيرها[٨٩] ، لكن ذلك لم يترجم على ارض الواقع ، اذ سرعان ما اصدرت الوزارة المدفعية الاولى قرارا بتعطيل جريدة الاهالي بتاريخ

السابع من كانون الثاني عام ١٩٣٤ لمدة شهرا كاملا لنشرها مقالا حسب وجهة نظرها يؤدي الى اثارة الراي العام ويهدد الامن الداخلي [٩٠] والحقيقة انها نشرت مقالا في اليوم نفسه دعت الاهالي الى الاستمرار بمقاطعة شركة الكهرباء الاجنبية بهدف خفض تسعيرة الكهرباء من جهة وتحسين جودتها من جهة اخرى [٩١]، ولم يستمر عمر الوزارة طويلا ، اذ سرعان ما قدمت استقالتها بتاريخ الثالث عشر من شباط عام ١٩٣٤[٩٢] ، وكلف جميل المدفعي مرة اخرى بتشكيل وزارته الثانية بتاريخ الحادي والعشرين من العام نفسه [٩٣]، ولم يختلف منهاج الوزارة الجديدة عن سابقها من صيانة الدستور والحريات والحقوق واحترام العهود الدولية [٩٤].

اجرت وزارة المدفعية الثانية التعديل الرابع ذي الرقم (٣٣) على قانون المطبوعات العراقي بتاريخ الرابع من اذار عام١٩٣٤ [٩٥] ، واهم ما تضمن عدم السماح لمدير أي مطبوع ادارة مطبوع اخر خلال مدة تعطيل مطبوعه الاصلي ، فضلا عن زيادة مدة التعطيل لبعض المخالفات من عشرة ايام الى شهر ومن شهر الى ثلاثة اشهر ، وتشديد العقوبة بالتعطيل لمدة سنة كاملة على كل مطبوع ينشر ما يبث الكراهية الشعب للحكومة ويهدد سلامة الدولة ، فضلا عن عدم مناقشة أي قضية اعلامية الا بعد اصدار القرار القضائي النهائي فيها [٩٦].

يلاحظ ان التعديل الذي اقرته الوزارة المدفعية الثانية لقانون المطبوعات العراقي هو الاخطر على حرية الاداء الصحفي لانه زاد من مدة تعطيل المطبوع والاهم من ذلك جعل الحكومة خطا احمر من خلال عدم انتقادها حتى وان اتخذت اجراءات بعيدة عن المصلحة العامة للشعب وعدم طرح أي قضية للنقاش من خلال المقالات المنشورة ومعرفة راي العامة فيها لاسيما فيما يخص المصلحة العامة الا بعد صدور قرارا قضائيا فيها أي بعد فوات الاوان .

كانت جريدة صوت الاهالي [٩٧] الضحية الاولى للتعديل الرابع لقانون المطبوعات العراقي بعد نشرها في عددها الصادر بتاريخ الثاني والعشرين من ايار عام ١٩٣٤ مقالا انتقدت فيه ذلك التعديل الخامس لقانون المطبوعات والذي عد مقيد للحريات وزيادة في استبداد الحكومة والتقيد في عرض القضايا العامة ذات الارتباط بحياة المواطن العراقي ، وعلى اثر ذلك اصدرت الوزارة المدفعية الثانية قرارا في اليوم نفسه بغلق الجريدة لمدة عام كامل لنشرها مقالا مخلا بأمن وسلامة الدولة [٩٨]، ولم يمض على ذلك مدة طويلة حتى قدمت الوزارة المدفعية الثانية استقالتها بتاريخ الخامس والعشرين من اب من العام نفسه [٩٩].

خامسا: أثر مقررات حكومتي علي جودت الايوبي وجميل المدفعي الثالثة على الاداء الصحفي

صدرت ارادة ملكية بتأليف وزارة علي جودة الايوبي بتاريخ السابع والعشرين من اب عام ١٩٣٤[١٠٠] ، وجاء في منهاج وزارته المحافظة على العهود الدولية وتقوية الجيش وتعظيم

الموارد الاقتصادية والحفاظ على الدستور وصيانة حريات ورفع المستوى الثقافي والعلمي للشعب [١٠١].

نشرت جريدة الاهالي مقالا بتاريخ الحادي عشر من ايلول عام ١٩٣٤ انتقدت فيه التدخلات الحكومية في الانتخابات النيابية ورغبت الاخيرة بمجيء اعضاء برلمان مؤيدين لسياستها الداخلية والخارجية [١٠٢] ، لذلك قررت الوزارة الايوبية تعطيل الجريدة اعلاه في اليوم نفسه لمدة عام كامل بذريعة اخلالها بأمن وسلامة الدولة [١٠٣]، كما اصدرت قرارا بتاريخ السابع عشر من كانون الثاني عام ١٩٣٥ ، بغلق جريدة الاخاء الوطني لمدة عشرة ايام لنشرها مقالا في اليوم نفسه اوضحت فيه اهمال الوزارة الايوبية لمصالح الشعب وتردي الاوضاع المعيشية وتركيزها على الاحتفاظ بكرسي حكم البلاد [١٠٤].

قدم علي جودت الايوبي استقالة وزارته بتاريخ الثالث والعشرين من شباط عام ١٩٣٥ [١٠٥] ، وكلف جميل المدفعي بتاريخ الرابع من اذار ١٩٣٥ بتشكيل وزارته الثالثة التي لم يختلف منهاجها الوزاري عن نهج وزاراته انفة الذكر [١٠٦] ، ولم يمض الا ايام قلائل حتى اصدرت الوزارة المدفعية الثالثة قرارا بغلق جريدة المبدأ[١٠٧] لمدة ثلاثة اشهر بتاريخ الحادي عشر من اذار عام ١٩٣٥ [١٠٨] ، لنشرها مقالا في اليوم نفسه هاجمت فيه الوزارة المدفعية الثالثة وطالبتها بالتنحي عن الحكم كونها غير قادرة على تحقيق الاصلاح والذي عد من قبل الاخيرة تهديدا للسلم الداخلي [١٠٩] ، ثم اعقبها غلق جريدة البيان[١١٠] في اليوم التالي لمدة ستة اشهر [١١١] ، لنشرها مقالا في اليوم نفسه هاجمت فيه سياسة التعطيل التي انتهجتها الوزارة المدفعية الثالثة تجاه الصحف الوطنية المعارضة لاسيما جريدة المبدأ التي انتقدت في مقالها الواقع العراقي بكل موضوعية [١١٢]، وبعد ثلاثة ايام قدمت الوزارة المدفعية الثالثة استقالتها بتاريخ الخامس عشر من الشهر نفسه [١١٣] .

يبدو ان الوزارة المدفعية الثالثة بعمرها القصير الذي لم يتجاوز الاحد عشر يوما لم يمنعها من اتباع سياسة قاسية تجاه الاداء الصحفي المعارض لغلقها جريدتين وهي سابقة لم تشهدها الوزارات السابقة مقارنة بمدة حكمها .

سادسا: أثر مقررات حكومة ياسين الهاشمي على الاداء الصحفي

الف ياسين الهاشمي وزارته بتاريخ السابع عشر من اذار عام ١٩٣٥[١١٤] ، وجاء في منهاج وزارته المحافظة على الالتزامات الدولية واحترام الدستور وحرية الراي والقيام بالإصلاحات سياسية واقتصادية وعسكرية [١١٥].

كان اول قرار اصدرته الوزارة الهاشمية هو الافراج عن الصحف المعطلة بتاريخ الرابع من نيسان عام ١٩٣٥ ودعوة اصحابها لاتخاذ الاجراءات القانونية لاستئناف عملها الصحفي [١١٦] ، لكن ذلك لم يمنع الوزارة الهاشمية بالسير على نهج الوزارات انفة الذكر حول تضيق الخناق على الاداء الصحفي الناقد لإجراءات الحكومة التعسفية ضد الاهالي وفرض الاحكام العرفية على بعض المناطق العراقية وخير دليل على ذلك عندما نشرت جريدة صوت الاهالي مقالا بتاريخ العاشر من ايار عام ١٩٣٥ طالبت فيه الغاء القوانين المجحفة بحق الفلاحين والديون التي بذمتهم وانهاء استغلال الطبقة الاقطاعية لهم ووضع حدا للاستعمار البريطاني[١١٧] ، قابلتها الوزارة الهاشمية بقرار التعطيل لمدة عام كامل في اليوم التالي بذريعة الاخلال بالامن الداخلي[١١٨] ، فضلا عن اغلاق جريدة الاصلاح [١١٩] لمدة عام كامل بتاريخ الثاني عشر من تشرين الاول من العام نفسه [١٢٠] لنشرها مقالا في اليوم نفسه انتقدت فيه سياسة الحكومة العسكرية التعسفية ضد ابناء البلد [١٢١].

اصدرت الوزارة الهاشمية قرارا بتاريخ الاول من كانون الثاني عام ١٩٣٦ برفع الحضر عن دخول جميع الصحف الاجنبية المكتوبة باللغة العربية الى العراق والتي مقر نشرها الولايات المتحدة الامريكية [١٢٢] ، كما دخلت وزارة الداخلية العراقية بمباحثات مع اصحاب الصحف العراقية اليومية والاسبوعية لوضع نظام لاول نقابة تهتم بالأمور الصحفية في البلاد بتاريخ التاسع من اذار عام ١٩٣٦[١٢٣] ، وفعلا تم نشر ذلك النظام ذي السبع واربعين مادة ، بتاريخ السابع والعشرين من الشهر نفسه ، اذ تضمنت المادة الاولى والثانية والثالثة والرابعة منه تؤلف في العراق نقابة للصحافة تسمى نقابة الصحافة العراقية ومقرها بغداد ، والغرض منها تعزيز شأن الصحافة والمحافظة على حقوقها وينتمي الى النقابة جميع اصحاب الصحف ومديريها وكتابها الذين يتخذون من الصحافة مهنة لهم ولا يمارس اي عمل الصحفي دون الانتماء الى النقابة ، وذكرت المادة السابعة والاربعون اذا انحلت النقابة تعطى جميع متروكاتها الى الجمعيات الخيرية التي يختارها مجلس النقابة الاخير[١٢٤] .

شهدت عهد الوزارة الهاشمية ، اصدار امرا من قبل الحكومة البريطانية بمنع جميع الصحف العراقية من دخول الاراضي الفلسطينية بتاريخ التاسع والعشرين من حزيران عام ١٩٣٦ بسبب دورها البارز في زيادة المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني من خلال ابراز دعم المعنوي والمادي العراقي والعربي للقضية الفلسطينية [١٢٥] ، كما شهد الشهر نفسه اصدار قرارا من قبل الوزارة الهاشمية بغلق جريدة العالم العربي [١٢٦] ، لمدة عام كامل بحجة اخلالها بالأمن الداخلي للبلاد بتاريخ الحادي عشر من تموز من العام نفسه [١٢٧]، لنشرها مقالا في اليوم

نفسه اكدت فيه على اسراف الحكومة العراقية بنفقاتها المالية في الوقت الذي يعاني فيه الشعب الفقر وتدهور الحالة الاقتصادية للبلاد [١٢٨].

اتبعت الوزارة الهاشمية اسلوبا في الرد او تصحيح المعلومات التي كانت تنشرها الصحف العراقية لاسيما ما يتعلق بنقل الموظفين الحكوميين من دائرة الى اخرى من خلال اجبار تلك الجرائد التي تنشر مقالات يشوبها معلومات غير دقيقة لامر معين حسب وجهة نظرها الى نشر رد الحكومة العراقية للخبر الصحيح المتعلق بذلك الامر بنفس المكان الذي نشر فيه سابقا [١٢٩] ، كما وجهت انذارا بتاريخ الثاني والعشرين من تشرين الاول عام ١٩٣٦ الى جميع الصحف المحلية بعدم نشر كل ما يؤدي الى اثارة النعرات الطائفية بين ابناء الشعب الواحد [١٣٠] ، وبتاريخ التاسع والعشرين من الشهر نفسه قدمت الوزارة الهاشمية استقالتها [١٣١] .

الخاتمة

اولا : اصدر مجلس الوزراء العراقي اول قانون مطبوعات عراقي عام ١٩٣١ والذي كان له الاثر تنظيم الصحف العراقية من ناحية اجازتها وتعطيلها وامورها المالية وعملها الصحفي بعد ان كانت الحكومات العراقية السابقة تعتمد على قانون المطبوعات العثماني في ذلك .

ثانيا : اثرت مقررات مجلس الوزراء العراقي سلباً خلال فترات معينة على الاداء الصحفي نتيجة لتعرض الصحف العراقية للتعطيل لمدة زمنية معينة او بصورة دائمة بسبب تناولها موضوعات مختلفة سواءً كانت سياسية او اقتصادية او اجتماعية بأسلوب ناقد معارض للحكومات العراقية لاسيما تلك التي لها تأثير مباشر على انخفاض المستوى المعاشي للسكان او التي تكرس الاستعمار البريطاني مما خلق حالة من الصراع بين الحكومات العراقية المتعاقبة وتلك الصحف .

ثالثا : سعى مجلس الوزراء العراقي خلال الفترة الزمنية لموضوع الدراسة لإقرار سلسلة من التعديلات على القانون المطبوعات العراقي بلغت اربع تعديلات منذ صدوره واستمرت حتى اذار عام ١٩٣٤ من اجل احكام سيطرته على الاداء الصحفي بما يخدم اتجاهاته السياسية .

رابعا : كانت لمقررات مجلس الوزراء العراقي الاثر المجحف الى حد كبير تجاه الصحف العراقية اذ تعرضت العديد منها بسبب نشاطها الصحفي المعارض لسياسته للغلق بصورة متكررة خلال فترة موضوع الدراسة بل وصل الامر الى اصدار قرار وزاري عطل فيه اكثر من صحيفة واحدة او تمديد تعطيل صحيفة معينة على الرغم من اصدار بعض الوزارات قرارا بالإفراج عن الصحف المعطلة لكن سياستها سرعان ما تحولت بالضد خدمة لمصالحها السياسية .

خامسا : ان سعي الوزارة الهاشمية الثانية لاقرار نواة اول قانون نقابي صحفي في العراق عام ١٩٣٦ منذ تأسيس الدولة العراقية كان له الاثر في حماية الاداء الصحفي والصحفيين وضمان حقوقهم من قرارات الحكومات التعسفية والدفاع عن القضايا المتعلقة بالعمل الصحفي .

الهوامش

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ١٩٥ / ٣١١ ، إرادة ملكية صادرة في ٢٣ آذار ١٩٣٠ ، وثيقة رقم ٣١ ، ص ٦٥ .

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي/ الديوان ، ملفة رقم ١٩٥ / ٣١١ ، كتاب من نوري السعيد إلى الملك فيصل في ٢٣ آذار ١٩٣٠ ، وثيقة رقم ٣٤ ، ص ٦٩ –٧٠ .

(٣) جريدة الرافدان : جريدة يومية سياسية تراس تحريرها عبد الغفور البدري ، صدر العدد الاول بأربعة صفحات بتاريخ الثامن عشر من شباط عام ١٩٣٠ للمزيد ينظر : جريدة الرافدان ، العدد الاول ، في ١٨ شباط ١٩٣٠ .

(٤) جريدة الرافدان ، الاعداد ٤١و٤٢و٤٣ ، في 9و ١٠ و١١ نيسان ١٩٣٠ .

(٥) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٣٨٣ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ١٤ نيسان علم ١٩٣٠ ، وثيقة رقم ١٢ ، ص ٤٧.

(٦) جريدة فتى العراق : جريدة يومية سياسية اجتماعية عامة لصاحبها متي فتح الله سرسم ، صدر عددها الاول بتاريخ ١٥ اذار ١٩٣٠ في الموصل باربع صفحات . جريدة فتى العراق ، العدد الاول ، في ١٥ اذار ١٩٣٠ .

(٧) جريدة صديق الشعب : جريدة سياسية يومية مير تحريرها علي افندي محمود صدرت باربع صفحات بتاريخ السادس عشر من نيسان عام ١٩٣٠ . جريدة صديق الشعب ، العدد الاول ، في ١٦ نيسان ١٩٣٠ .

(٨) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٣٨٣ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ١٦ نيسان علم ١٩٣٠ ، وثيقة رقم ١٦ ، ص ٧٦.

(٩) جريدة البلاد : جريدة يومية سياسية جامعة تراس تحريرها المحامي رفائيل بطي ، صدر عددها الاول بست صفحات بتاريخ السادس والعشرين من تشرين الاول عام ١٩٢٩ للمزيد ينظر : جريدة البلاد ، العدد الاول ، في ٢٦ تشرين الاول ١٩٢٩ .

(١٠) جريدة البلاد ، العدد ١٢٤ ، في ٦ ايار ١٩٣٠ .

(١١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٣٨٤ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ٧ ايار عام١٩٣٠ ، وثيقة رقم ١٨ ، ص ٣٩.

(١٢) جريدة الاستقلال : جريدة يومية عربية حرة ، تراس تحريرها عبد الغفور البدري ، صدر عددها الاول بأربع صفحات بتاريخ الثامن عشر من ايلول ١٩٢٠ للمزيد ينظر : جريدة الاستقلال ، العدد الاول ، في ٢٨ ايلول ١٩٢٠ .

(١٣) جريدة الاستقلال ، العدد ١٥٠٢ ، في ١٥ حزيران ١٩٣٠

(١٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٣٨٥ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ١٦ حزيران عام١٩٣٠ ، وثيقة رقم ٢٤ ، ص ٤٢.

(١٥) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٣٨٥ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ١٧ حزيران عام١٩٣٠ ، وثيقة رقم ٢٦، ص ٤٦.

(١٦) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٣٨٦ / ٣١١ ، كتاب من وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨ حزيران عام١٩٣٠ ، وثيقة رقم ٩ ، ص ٢٣.

(١٧) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٣٨٦ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ٧ تموز عام١٩٣٠ ، وثيقة رقم ٢٥ ، ص ٤٦.

(١٨) تضمنت المعاهدة على احدى عشرة بندا فضلاً عن الملاحق العسكرية والعدلية والمالية ، وتنفذ عند دخول العراق عصبة الأمم عام ١٩٣٢ . د. ك. و، الوثائق البريطانية/لندن ، ملفة رقم ٤٤٣ ، كتاب من ديوان مجلس الوزراء إلى دار الإعتماد البريطاني في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ، وثيقه رقم ١٠ ، ص ٤٣.

(١٩) جريدة صوت العراق : جريدة يومية سياسية عامة صدر عددها الاول بأربع صفحات بتاريخ ٨ ايلول ١٩٢٩.جريدة صوت العراق ، العدد الاول ، في ٨ ايلول ١٩٢٩ .
(٢٠) جريدة البلاد ، العدد٢٣٣ ، في ١٩ تموز ١٩٣٠ .
(٢١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٣٨٦ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ٢١ تموز عام١٩٣٠ ، وثيقة رقم ١١٥، ص ١٩٥.
(٢٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٣٨٧ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ٢٥ و٢٧ اب عام١٩٣٠ ، وثيقة رقم ٨٧ و٩٠، ص١٦٩-١٧٤ .
(٢٣) جريدة الجهاد : جريدة يومية سياسية جامعة مدير ورئيس تحريرها رفائيل بطي صدرت باربع صفحات بتاريخ السابع والعشرين من تموز عام ١٩٣٠ . جريدة الجهاد ، العدد الاول ، في ٢٧ تموز ١٩٣٠ .
(٢٤) جريدة الشعب: جريدة يومية سياسية لصاحبها ابراهيم حلمي صدر عددها الاول باربع صفحات بتاريخ ٢٥ تموز عام ١٩٢٥ . جريدة الشعب ، العدد الاول ، في ٢٥ تموز ١٩٢٥ .
(٢٥) جريدة الجهاد ، العدد ٢٤٠ ، في ٢٥ اب ١٩٣٠ .
(٢٦) جريدة صدى الاستقلال : جريدة سياسية يومية وهي لسان حال حزب الوطني العراقي ومديرها المسؤول علي محمود المحامي صدر العدد الاول بأربع صفحات بتاريخ ١٥ ايلول عام ١٩٣١ . جريدة صدى الاستقلال ، العدد الاول ، في ١٥ ايلول عام ١٩٣١ .
(٢٧) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٣٩٠ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني عام١٩٣٠ ، وثيقة رقم ٩٤، ص ١٨٣.
(٢٨) قانون المطبوعات العثماني : تضمن القانون ثمان وثلاثيين مادة شملت شروط اجازة المطبوع والعقوبات في حالة مخلفة القانون وغيرها من المواد دخلت حيز التنفيذ بتاريخ ١٦ تموز عام ١٩٠٩ د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٣٩٢ / ٣١١ ، لائحة قانون المطبوعات لسنة ١٩٣١ ، وثيقة رقم ٤ ، ص ١٤-٢١ .
(٢٩) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٣٩٢ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ٣ شباط عام ١٩٣١ ، وثيقة رقم ١، ص ١.
(٣٠) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٣٩٢ / ٣١١ ، كتاب من سكرتارية مجلس الوزراء الى رئاسة الديوان الملكي بتاريخ ٤ شباط عام ١٩٣١ ، وثيقة رقم ٤، ص ٥.
(٣١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٣٩٢ / ٣١١ ، لائحة قانون المطبوعات لسنة ١٩٣١ ، وثيقة رقم ٤ ، ص ١٤-٢١ .
(٣٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٣٩٣ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ١٥ اذار عام ١٩٣١ ، وثيقة رقم ٨٠، ص ١٩٧.
(٣٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٣٩٣ / ٣١١ ، كتاب من رئاسة الديوان الملكي الى سكرتارية مجلس الوزراء بتاريخ ٢١ اذار ١٩٣١ ، وثيقة رقم ٨١، ص ١٩٩.
(٣٤) جريدة السياسة : جريدة يومية سياسية علمية اقتصادية لصاحبها يوسف رزق الله غنيمة صدرت باربع صفحات بتاريخ الثالث من اذار عام ١٩٢٥ . جريدة السياسة ، العدد الاول ، في ٣ أذار ١٩٣٥ .
(٣٥) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٣٩٣ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ٢٤ اذار عام ١٩٣١ ، وثيقة رقم ١٣١، ص ٣٠٣.
(٣٦) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٣٩٤ / ٣١١ ، كتاب من وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء بتاريخ ٢ نيسان ١٩٣١ ، وثيقة رقم ٤ ، ص٦ .
(٣٧) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٣٩٤ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ٢ نيسان عام ١٩٣١ ، وثيقة رقم ٥، ص ٧.
(٣٨) جريدة الاستقلال ، العدد ١٦٢٩، في ١٧ حزيران ١٩٣١ .
(٣٩) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٣٩٦ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ١٧ حزيران عام ١٩٣١ ، وثيقة رقم ٥، ص ٧ .
(٤٠) كان للخلاف الذي حصل بين اعضاء الوزارة السبب الرئيس في استقالتها نتيجة سوء ادارة مزاحم الباجه جي لوزارة الداخلية اثناء اضراب عام ١٩٣١ ، فضلا عن قيامه بإقالة العديد من الموظفين لاسيما امين بغداد محمد صبحي الدفتري الذي خلف صراعا وصل الى داخل حزب نوري السعيد (العهد) بين جميل المدفعي ورستم حيدر من جهة ومزاحم الباجه جي من جهة اخرى . د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة

رقم ١١١٣ / ٣١١ ، كتاب من نوري سعيد إلى الملك فيصل في ١٩ تشرين الأول ١٩٣١، وثيقة رقم ١٧ ، ص ١٧؛ د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، ملفة رقم ٨٣١٨ / ٣٢٠٥٠ ، التقرير الاداري للواء بغداد لشهر تشرين الاول عام ١٩٣١ ، وثيقة رقم ٤ ، ص١٣ .

(٤١) د.ك.و، سجل الوثائق البريطانية / لندن ، ملفة رقم ٤٣٧ ، برقية من المندوب السامي إلى وزير الدولة لشؤون المستعمرات في ١٩ تشرين الأول ١٩٣١، وثيقة رقم ١٤ ، ص٢٧.

(٤٢) جريدة الاخاء الوطني : جريدة يومية سياسية جامعة ، لصاحبها عبد الاله حافظ صدر عددها الاول باربع صفحات بتاريخ الثاني من اب عام ١٩٣١ . جريدة الاخاء الوطني ، العدد الاول ، في ٢ اب ١٩٣١

(٤٣) جريدة الاخاء الوطني ، العدد ٧١، في ٢١ تشرين الاول ١٩٣١ .

(٤٤) جريدة الاخبار ، العددان ٨٠ و٨١ ، في ٢ و٣ تشرين الثاني ١٩٣١ .

(٤٥) جريدة الاستقلال ، العدد ١٦٦١، في ١٦ كانون الاول ١٩٣١ .

(٤٦) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٤٠٢ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ١٨ كانون الاول عام ١٩٣١ ، وثيقة رقم ٥٩، ص ١٢٧

(٤٧) جريدة الاخاء الوطني ، العدد ١٣٩ ، في ١٩ كانون الثاني عام ١٩٣٢

(٤٨) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٤٠٣ / ٣١١ ، كتاب من وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ كانون الثاني عام ١٩٣٢ ، وثيقة رقم ٥٤ ، ص٩٨ .

(٤٩) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٤٠٣ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ١٩ كانون الثاني عام ١٩٣٢، وثيقة رقم ٥٣، ص ٩٧.

(٥٠) جريدة الثبات ، جريدة يومية سياسية لصاحبها محمود رامز صدر العدد الاول باربع صفحات بتاريخ ٣٠ كانون الاول عام ١٩٣١ . جريدة الثبات ، العدد الاول ، في ٣٠ كانون الاول عام ١٩٣١ .

(٥١) جريدة الثبات ، العدد ٣١ ، في ٤ شباط ١٩٣٢ .

(٥٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٤٠٤ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ٧ شباط عام ١٩٣٢، وثيقة رقم ١٢، ص ٢٥.

(٥٣) جريدة البلاغ الموصلية : جريدة سياسية يومية تصدر في الموصل بأربع صفحات لصاحبها فتح الله سرسم . صدر عددها الاول بتاريخ الخامس والعشرين من حزيران عام ١٩٣١ . جريدة البلاغ ، العدد الاول ، ٢٥حزيران ١٩٣١ .

(٥٤) جريدة البلاغ الموصلية ، العدد ١٦٢ ، في ١٦ اذار ١٩٣٢ .

(٥٥) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٤٠٥ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ١٨ اذار عام ١٩٣٢، وثيقة رقم ٣٩، ص ٨٧.

(٥٦) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٤٠٦ / ٣١١ ، كتاب من وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء بتاريخ ٢ نيسان عام ١٩٣٢ ، وثيقة رقم ٢٤ ، ص٣٤ .

(٥٧) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٤٠٧ / ٣١١ ، لائحة قانون تعديل قانون المطبوعات لسنة ١٩٣٢ ، وثيقة رقم ١١ ، ص٢٤ .

(٥٨) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٤٠٦ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ٦ نيسان عام ١٩٣٢، وثيقة رقم ٢٤، ص ٣٤. .

(٥٩) جريدة الحق الموصلية ، جريدة سياسية يومية تصدر في الموصل بدل جريدة البلاغ الموصلية بأربع صفحات . جريدة الحق الموصلية ، العدد الاول ، في ١٢ نيسان عام ١٩٣٢ ؛ جريدة العالم العربي ، العدد٢٤٧٨ ، في ١٢ نيسان عام ١٩٣٢ .

(٦٠) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٤٠٦ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ١٣ نيسان عام ١٩٣٢، وثيقة رقم ٥١، ص ٧٨.

(٦١) جريدة الكرخ : جريدة ادبية اسبوعية ، مدير تحريرها عبد الامير ناهض ، صدر عددها الاول بستة صفحات بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٢٨ . جريدة الكرخ ، العدد الاول ، في ١٧ نيسان ١٩٢٨

(٦٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٤٠٨ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ٥ حزيران عام ١٩٣٢، وثيقة رقم ٨ ، ص ١٦. .

(٦٣) جريدة الاهالي : جريدة يومية سياسية جامعة لصاحبها عبد القادر اسماعيل صدر عددها الاول باربع صفحات بتاريخ٣١ كانون الاول ١٩٣١ . جريدة الاهالي ، العدد الاول ، في ٣١ كانون الاول ١٩٣١ .

(٦٤) جريدة العالم العربي ، العدد ٢٦٣٢ ، في ٩ تشرين الاول ١٩٣٢ .

[٦٥] د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٤١٢ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ٨ تشرين الاول عام ١٩٣٢ ، وثيقة رقم ٨ ، ص ١٧. .

[٦٦] جريدة الاخاء الوطني ، العدد ٣٠٤ ، في ١٦ تشرين الاول ١٩٣٢ .

[٦٧] د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٤١٢ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ١٦ تشرين الاول عام ١٩٣٢، وثيقة رقم ١٨ ، ص ١٩ . .

[٦٨] كانت الضائقة الاقتصادية التي مر فيها العراق وقضية الرسائل السرية التي اتهم فيها مزاحم الباجه جي احد اهم اتباع نوري السعيد والتي مثلت الطعن بالعائلة المالكة في العراق من الاسباب الجوهرية التي اضعفت موقف نوري السعيد مما اجبره على تقديم الاستقالة . د . ك . و ، وزارة العدل ، ملفة رقم ٣٢٠٩٣٠٣/٢٥٨٩ ، كتاب من رئيس المحكمة الكبرى في بغداد الى مديرية شرطة بغداد بتاريخ ٢٠ تشرين الاول عام١٩٣٢ ، وثيقة رقم ١١ ، ص١٢٥ ؛ د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ١٩٧/ ٣١١ ، كتاب من نوري السعيد الى الملك فيصل بتاريخ ٢٧ تشرين الاول عام ١٩٣٢، وثيقة رقم ١١٣ ، ص١٥١ . .

[٦٩] د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ١٩٧/ ٣١١ ، كتاب من نوري السعيد الى الملك فيصل بتاريخ ٢٧ تشرين الاول عام ١٩٣٢، وثيقة رقم ١١١ ، ص ١٤٩ . .

[٧٠] د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٤١٣ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ١٥ تشرين الثاني عام ١٩٣٢ ، وثيقة رقم ١٢ ، ص ٢١.

[٧١] صدى العهد : جريدة يومية سياسية لصاحبها عبد الرزاق الحصان ، صدر عددها الاول بتاريخ ٧ اب ١٩٣٠ باربع صفحات . جريدة صدى العهد ، العدد الاول ، في ٧ اب ١٩٣٠ .

[٧٢] د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٤١٦ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ١٠ شباط عام ١٩٣٣ ، وثيقة رقم ٧ ، ص ٢٦.

[٧٣] جريدة الاخبار : جريدة يومية سياسية جامعة مدير ورئيس تحريرها رفائيل بطي صدرت باربع صفحات بتاريخ الثامن عشر من حزيران عام ١٩٣١ . جريدة الاخبار ، العدد الاول ، في ١٨ حزيران ١٩٣٠ .

[٧٤] د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٤١٣ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ١٩ شباط عام ١٩٣٣ ، وثيقة رقم ٨ ، ص ٢٧.

[٧٥] جريدة الاخبار ، العدد ٢٥٠ ، في ١٩ شباط ١٩٣٣ .

[٧٦] ان عدم اشراك اعضاء من حزبي الاخاء الوطني والعهد في وزارة ناجي شوكت اضعفت الوزارة منذ تشكيلها بل خلقت معارضة قوية لها من الحزبين اعلاه واتهامها بالتخبط بإدارة المشاريع واعطاء الاولوية للمشاريع التي تخدم التواجد البريطاني في العراق فضلا عن عدم قبول راي الملك فيصل بتعزيز وزارته من عناصر حزب الاخاء الوطني مما احرج موقف الوزارة فقدمت استقالتها . د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ١٩٧/ ٣١١ ، كتاب من الملك فيصل الى رئيس الوزراء ناجي شوكت بتاريخ ١٨ اذار عام ١٩٣٣ ، وثيقة رقم ١٠١ ، ص١٣٢ . جريدة العالم العربي ، العدد ٢٧٦٧ ، في ١٨ اذار ١٩٣٣ .

[٧٧] د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ١٩٧/ ٣١١ ، ارادة ملكية صادرة بتاريخ ٢٠ اذار عام ١٩٣٣ ، وثيقة رقم ٩٩ ، ص١٣٠ .

[٧٨] د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٤١٧ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ٢٣ شباط عام ١٩٣٣ ، وثيقة رقم ٦١ ، ص ١٦٠ .

[٧٩] د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ١٩٧/ ٣١١ ، المنهاج الوزاري لرشيد عالي الكيلاني بتاريخ ٢٥ اذار عام ١٩٣٣ ، وثيقة رقم ٨٤ ، ص١١٣ .

[٨٠] د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٤١٩ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ٢٤ ايار عام ١٩٣٣ ، وثيقة رقم ٤٤ ، ص ٩٦

[٨١] د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٤١٩ / ٣١١ ، لائحة تعديل قانون المطبوعات لعام ١٩٣٣ ، وثيقة رقم ٤٦ ، ص ١٠٠- ١٠٣.

[٨٢] جريدة الاحرار : جريدة يومية سياسية لصاحبها عبد الجواد الكليدار ، صدر عددها الاول باربع صفحات بتاريخ ٨ حزيران ١٩٣٣ . جريدة الاحرار ، العدد الاول ، في ٨ حزيران ١٩٣٣ .

[٨٣] جريدة الاستقلال ، العدد ١٩٥١ ، في ٢٦ تموز ١٩٣٣

[٨٤] د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٤٢١ / ٣١١ ، كتاب من وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦ تموز عام ١٩٣٣ ، وثيقة رقم ٩ ، ص١١.

(٨٥) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٤٢١ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ٢٦ تموز عام ١٩٣٣ ، وثيقة رقم ٨ ، ص ٦٢ .

(٨٦) كان السبب في استقالة الوزارة الكيلانية الاولى وفاة الملك فيصل وتنصيب ابنه غازي ملكا على العراق . د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ١٩٧/ ٣١١ ، كتاب من الملك غازي الى رشيد عالي الكيلاني بتاريخ ٩ ايلول عام ١٩٣٣ ، وثيقة رقم ٨٦ ، ص١١٦ .

(٨٧) ان رفض الملك غازي طلب الوزارة الكيلانية الثانية بحل المجلس النيابي ادى الى استقالة وزير الداخلية حكمت سليمان ووزير العدلية محمد زكي لعدم وجود تنسيق بين الحكومة والمجلس حسب وجهة نظرهم بالمقابل كان رئيس الديوان الملكي علي جودت الايوبي ونوري السعيد من المعارضين لحل المجلس خوفا من سيطرة حزب الاخاء الوطني عليه مما ادى الى احراج الحكومة فقدمت الاستقالة . د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ١٩٧/ ٣١١ ، كتاب من رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني الى الملك غازي بتاريخ ٢٨ تشرين الاول عام ١٩٣٣ ، وثيقة رقم ٧٠ ، ص١٠٣ ؛ جريدة العالم العربي ، العدد٢٩٥٧ ، في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٣ .

(٨٨) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ١٩٧/ ٣١١ ، ارادة ملكية صادرة بتاريخ ٩ تشرين الثاني عام ١٩٣٣ ، وثيقة رقم ٧٢ ، ص١٠١ .

(٨٩) جريدة العالم العربي ، العدد ٢٩٧٠، في ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٣ .

(٩٠) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٤٢٤ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ٧ كانون الثاني عام ١٩٣٤ ، وثيقة رقم ٩ ، ص ١٩ .

(٩١) ان الخلاف الوزاري حول المشاريع لاسيما مشروع الغراف كان السبب الرئيسي في استقالة الوزارة المدفعية الاولى لان وزير الاشغال رستم حيدر كان من المؤيدين للمشروع بينما تم معارضته من قبل وزير المالية نصرت الفارسي ووزير الداخلية ناجي شوكت الداعمين لتسليح الجيش العراقي باعتباره هو الاهم من مشروع الغراف مما عطل عمل الوزارة . د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ١٩٧/ ٣١١ ، كتاب من رئيس الوزراء جميل المدفعي الى الملك غازي بتاريخ ١٣ شباط ١٩٣٤ ، وثيقة رقم ٧٠ ، ص٩٨ ؛ جريدة العالم العربي ، العددان ٣٠٤٥و٣٠٤٦ ، في ١٤ و١٥ شباط ١٩٣٤ .

(٩٢) جريدة الاهالي ، العدد ٣٤٦ ، في ٧ كانون الثاني ١٩٣٤ .

(٩٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ١٩٧/ ٣١١ ، ارادة ملكية صادرة بتاريخ ٢١ شباط ١٩٣٤ ، وثيقة رقم ٦٧ ، ص٩٤ .

(٩٤) جريدة الاخاء الوطني ، العدد ٥٨٦ ، في ٨ اذار ١٩٣٤

(٩٥) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٤٢٩ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ٤ اذار عام ١٩٣٤ ، وثيقة رقم ٣٥ ، ص ٩١.

(٩٦) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٤٢٩ / ٣١١ ، لائحة تعديل قانون المطبوعات لعام ١٩٣٤ ، وثيقة رقم ٣٦ ، ص ٩٢-٩٤ .

(٩٧) صوت الاهالي : جريدة يومية سياسية جامعة لصاحبها كامل الجادرجي ، صدر عددها الاول باربع صفحات بتاريخ ١٤ اذار ١٩٢٤ . جريدة صوت الاهالي ، العدد الاول ، في ١٤ اذار ١٩٣٤ .

(٩٨) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٤٢٩ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ٢٢ ايار ١٩٣٤ ، وثيقة رقم ٣٥ ، ص ٩١.

(٩٩) ان عدم ادخال شخصيات قوية جديدة في الوزارة واستمرار الخلاف الوزاري حول المشاريع اضعف موقف جميل المدفعي منذ توليه الوزارة الثانية مما دفعه في نهاية المطاف الى تقديم استقالته . د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، ملفة رقم ١٣٢ / ٣٢٠٥٠ ، كتاب من سكرتارية مجلس الوزراء الى كافة الوزراء بتاريخ ٢٧ اب عام١٩٣٤ ، وثيقة رقم ٢ ، ص٢ ؛ العالم العربي ، العدد ٣٢٠٩ ، في ٢٦ اب ١٩٣٤ .

(١٠٠) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ١٩٧/ ٣١١ ، ارادة ملكية صادرة بتاريخ ٢٧ اب عام ١٩٣٤ ، وثيقة رقم ٢٦ ، ص ٨٠ .

(١٠١) جريدة العالم العربي ، العدد ٣٢١٢، في ٣٠ اب ١٩٣٤

(١٠٢) جريدة الاهالي ، العدد ٤٢٧ ، في ١١ ايلول ١٩٣٤ .

(١٠٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٤٣٥ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ١١ ايلول عام ١٩٣٤ ، وثيقة رقم ٢٠ ، ص ٣٦.

(١٠٤) جريدة العراق ، العدد ٣٧٠٢ ، في ١٨ كانون الثاني ١٩٣٥ .

(١٠٥) ان حل الحكومة الايوبية للمجلس النيابي و تدخلها في الانتخابات لضمان تشكيل برلمان يساندها الذي ابعد عناصر ذات تأثير عشائري وحزبي معارض عنه امثال الشيخ عبد الواحد الحاج سكر والشيخ شعلان العطية خلفه تحرك عشائري مضاد للحكومة في منطقة الفرات الاوسط قاده الشيخان اعلاه بدعم حزبي سياسي معارض ادى الى اجبار الحكومة على تقديم استقالتها حفاظا على الدم العراقي . د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ١٩٧/ ٣١١ ، كتاب من الملك غازي الى رئيس الوزراء علي جودت الايوبي بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٣٥ ، وثيقة رقم ٤٩ ، ص ٦٩ ؛ جريدة العالم العربي ، ٣٣٦٣ ، في ٢٧ شباط ١٩٣٥ .

(١٠٦) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، ملفة رقم ١٣٢/ ٣٢٠٥٠ ، ارادة ملكية صادرة بتاريخ ٤ اذار عام ١٩٣٥ ، وثيقة رقم ١٢ ، ص١٢ .

(١٠٧) جريدة المبدا : جريدة يومية سياسية لصاحبها جعفر الجلبي ابة التمن صدر عددها الاول باربع صفحات بتاريخ ٢٦ كانون الاول عام ١٩٣٥ . جريدة المبدا ، العدد الاول ، في ٢٦ كانون الثاني ١٩٣٥ ؛ جريدة العراق ، العدد ٣٨٠١ ، في ٢٩ كانون الثاني ١٩٣٥ .

(١٠٨) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٤٤١ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ١١ اذار عام ١٩٣٥ ، وثيقة رقم ١٣ ، ص ٥٦.

(١٠٩) جريدة المبدا ، العدد ٢٣ ، في ١١ اذار ١٩٣٥ .

(١١٠) جريدة البيان : جريدة يومية سياسية جامعة لصاحبها حكمت سليمان ، صدر عددها الاول باربع صفحات بتاريخ ١٢ اذار ١٩٣٥. جريدة البيان ، العدد الاول ، في ١٢ اذار ١٩٣٥ .

(١١١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٤٤١ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ١٢ اذار ١٩٣٥ ، وثيقة رقم ١٢ ، ص ٥٠.

(١١٢) جريدة البيان ، العدد الاول ، في ١٢ اذار ١٩٣٥ .

(١١٣) ان استمرار الحركات العشائرية في منطقة الفرات الاوسط بقيادة الشيخان عبد الواحد الحاج سكر وشعلان العطية والاختلاف الوزاري حول كيفية معالجة الموضوع اعلاه لاسيما بعد تردد قادة الجيش باستخدام القوة العسكرية ضد العشائر هناك حفاظا على الدم العراقي احرج موقف وزارة جميل المدفعي الثالثة مما ادى الى تقديم استقالتها . د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ١٩٧/ ٣١١ ، كتاب من رئيس الوزراء جميل المدفعي الى الملك غازي بتاريخ ١٥ اذار ١٩٣٥ ، وثيقة رقم ٤٥ ، ص ٦٤ ؛ جريدة العالم العربي ، العدد ٣٣٧٨ ، في ١٧ اذار ١٩٣٥ .

(١١٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ١٩٧/ ٣١١ ، ارادة ملكية صادرة بتاريخ ١٧ اذار ١٩٣٥ ، وثيقة رقم ٤٢ ، ص ٦١.

(١١٥) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، ملفة رقم ١٣٢/ ٣٢٠٥٠ ، منهاج وزارة ياسين الهاشمي بتاريخ ١٧ اذار عام ١٩٣٥ ، وثيقة رقم ٢٥، ص٢٥ .

(١١٦) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٤٤٢ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ٤ نيسان ١٩٣٥ ، وثيقة رقم ٣٠ ، ص ٦١.

(١١٧) جريدة صوت الاهالي ، العدد ٧٤ ، في ١٠ ايار ١٩٣٥ .

(١١٨) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٤٤٣ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ١١ ايار عام ١٩٣٥ ، وثيقة رقم ٢٢ ، ص ٤٧.

(١١٩) جريدة الاصلاح : جريدة يومية سياسية لصاحبها مظفر افندي فهمي ، صدر عددها الاول بأربع صفحات بتاريخ ١ ايار ١٩٣٥ . جريدة الاصلاح ، العدد الاول ، في ١ ايار ١٩٣٥ .

(١٢٠) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٤٤٨ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ١٢ تشرين الاول عام ١٩٣٥ ، وثيقة رقم ٣٠ ، ص ٦١.

(١٢١) جريدة الاصلاح ، العدد ١٨ ، في ١٢ تشرين الاول ١٩٣٥ .

(١٢٢) جريدة الاستقلال ، العددان ٢٦٦١ و٢٦٦٢ ، في ٢و٣ كانون الثاني ١٩٣٦

(١٢٣) جريدة الاستقلال ، العدد ٢٧١٦، في ١٠ اذار ١٩٣٦.

(١٢٤) جريدة الاستقلال ، العدد ٢٧٣١، في ٢٧ اذار ١٩٣٦.

(١٢٥) جريدة الاستقلال ، العدد ٢٨٠٨، في ٣٠ حزيران ١٩٣٦.

(١٢٦) جريدة العالم العربي : جريدة يومية سياسية عامة لمديرها سليم حسون ، صدر عددها الاول بأربع صفحات بتاريخ ٢٧ اذار عام ١٩٢٤ . جريدة العالم العربي ، العدد الاول ، في ٢٧ اذار ١٩٢٤

(١٢٧) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي /الديوان ، ملفة رقم ٤٥٧ / ٣١١ ، مقررات جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ١١ تموز عام ١٩٣٦ ، وثيقة رقم ٣١ ، ص ٦٠.

(١٢٨) جريدة العالم العربي ، العدد ٣٨٧٢، في ١١ تموز ١٩٣٦.

(١٢٩) جريدة الاستقلال ، العدد ٢٨٣٣، في ٢٩ تموز ١٩٣٦.

(١٣٠) جريدة الاستقلال ، العدد ٢٨٩٧، في ١٢ تشرين الاول ١٩٣٦.

(١٣١) اجبر ياسين الهاشمي على تقديم استقالته ومغادرة العراق الى سوريا بسبب حدوث انقلاب بكر صدقي في ٢٩ تشرين الاول عام ١٩٣٦ . د. ك. و، الوثائق البريطانية/ لندن ، ملفة رقم ٦ ، برقية من السير كلارك كير الى وزارة الخارجية البريطانية في٢٩تشرين الاول ١٩٣٦، وثيقة رقم ١٢ ، ص١٣ ؛ د. ك. و ، البلاط الملكي العراقي/ الديوان ، ملفة رقم ١٩٧/ ٣١١ ، كتاب من ياسين الهاشمي إلى الملك غازي في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦،وثيقة رقم ٢٨ ، ص١٢ .

المصادر

اولا : الوثائق غير المنشورة

_ وثائق البلاط الملكي/ الديوان / مقررات مجلس الوزراء

رقم الملفة	تاريخ الملفة
٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧، ٣٩٠	١٩٣٠
٣٩٢ ، ٣٩٣ ،٣٩٤، ٣٩٦ ، ٤٠٢	١٩٣١
٤٠٤ ،٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٨ ، ٤١٢ ، ٤١٣	١٩٣٢
٤١٦ ، ٤١٧ ،٤١٩	١٩٣٣
٤٢٤ ،٤٢٩، ٤٣٥	١٩٣٤
٤٤١ ،٤٤٣، ٤٤٨	١٩٣٥
٤٤٨ ، ٤٥٧	١٩٣٦

_ وثائق البلاط الملكي/ الديوان / ارادة ملكية

رقم الملفة	تاريخ الملفة
١٩٥	١٩٣٠
١٩٧	١٩٣٢-١٩٣٦

_ وثائق البلاط الملكي/ وزارة الداخلية

رقم الملفة	تاريخ الملفة
١٣٢	١٩٣٤-١٩٣٥
١١١٣	١٩٣١

_ الوثائق البريطانية / لندن

رقم الملفة	تاريخ الملفة
٦	١٩٣٦
٤٣٧	١٩٣١
٤٤٣	١٩٣٠

ثانيا : الدوريات (الصحف العراقية)

اسم الجريدة	تاريخ النشر	اسم الجريدة	تاريخ النشر
١- الاحرار	١٩٣٣	١٢- الرافدان	١٩٣٠
٢- الاخاء الوطني	١٩٣١-١٩٣٢	١٣- الحق الموصلية	١٩٣٢
	١٩٣٣ -١٩٣٤	١٤ - السياسة	١٩٢٥
٣ - الاخبار	١٩٣٠-١٩٣١	١٥- الشعب	١٩٢٥
٤- الاستقلال	١٩٢٠ - ١٩٣٠-١٩٣١	١٦- العالم العربي	١٩٢٤-١٩٣٢

١٩٣٣-١٩٣٦		١٩٣٣-١٩٣٦	
١٩٣٥	١٧- العراق	١٩٣٥	٥- الاصلاح
١٩٢٨	١٨ – الكرخ	١٩٣١ –١٩٣٥	٦- الاهالي
١٩٣٥	١٩- المبدا	١٩٢٩	٧- البلاد
١٩٣٠	٢٠ – صدى الاستقلال	١٩٣٢	٨- البلاغ الموصلية
١٩٣٠	٢١- صدى العهد	١٩٣٥	٩- البيان
١٩٣٠	٢٢- صديق الشعب	١٩٣١،١٩٣٢	١٠- الثبات
١٩٣٤-١٩٣٥	٢٣- صوت الاهالي	١٩٣٠	١١- الجهاد
١٩٢٨	٢٤ – الكرخ		

Sources

First: unpublished documents

_ Documents of the Royal Court / Diwan / Council of Ministers Decisions

File number	File date
383, 384, 385, 386, 387, 390	1930
392, 393, 394, 396, 402	1931
404, 404, 405, 406, 408, 412, 413	1932
416, 417, 419 1933 424, 429, 435	1934
441, 443, 448 1935 448, 457	1936

_ Royal court documents / Diwan / royal will

File number	File date
195	1930
197	1932-1936

_ Documents of the Royal Court / Ministry of Interior

File number	File date
132	1934-1935
1113	1931

_ British Documents / London

File number	File date
6	1936
437	1931
443	1930

Second: periodicals (Iraqi newspapers)

the name of the newspaper, the date of publication

1- Al-Ahrar 1933
2- National Brotherhood 1931-1932
3 - Al-Akhbar 1930-1931
4- Independence 1920-1930-1931 1933-1936
5- Al-Islah 1935
6- Al-Ahali 1931-1935
7- The country 1929
8- Al-Balagh Al-Mosuliya 1932
9- Al-Bayan 1935
10- Steadfastness 1931, 1932
11- Jihad 1930
12- Al-Rafidan 1930
13- Haq Mosuliya 1932 1933 -1934
14 - Politics 1925
15 - Al-Shaab 1925
16- The Arab World 1924-1932 1933 -1936
17- Iraq 1935
18 - Al-Karkh 1928
19- The principle 1935
20 - Sada Al-Istiqlal 1930
21- Echo of the Covenant 1930
22- Friend of the People 1930
23- Voice of the People 1934-1935
24 - Al-Karkh 1928